

## تفسير السمعي

@ 67 ( ^ ) النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك ) \* \* \* \* \* الجزء ، ورفع اللام من المثل ، ومعنى الكل واحد ، والمثلية معتبرة في الجزء ؛ فيجب فيما قتل مثله من النعم شيئا ؛ فيجب في النعمة : بدنة ، وفي الأروى : بقرة ، وفي الطير والضبع والحمامة : شاة ، وفي الأرنب : عناق ، وفي اليربوع : جفرة ، وكل هذا مروى عن الصحابة . .

( ^ ) يحكم به ذوا عدل منكم ) وفيه دليل على جواز الاجتهاد في الأحكام ( ^ ) هديا بالغ الكعبة ) نصب على التمييز ، قوله : ( ^ بالغ الكعبة ) يقتضي أن يكون إعطاء الهدي في الحرم ، يفرق على مساكين الحرم ، وهو الواجب ( ^ أو كفارة طعام مساكين ) وذلك أن يقوم ( المثل ) من النعم بالدراهم ، ويشترى بالدراهم طعام مساكين ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة يقوم بالصيد المقتول أبدا ( ^ أو عدل ذلك صياما ) قرأ عاصم الجحدري ، وطلحة بن ، مصرف : ( ^ أو عدل ذلك ) بكسر العين ، ثم قال بعضهم : لا فرق بينهما ، ومعناه : المثل ، وفرق الفراء بينهما ، فقال : العدل - بالكسر - : المثل من جنسه ، والعدل : المثل من غير جنسه ، وقد قيل : العدل - بالفتح - : هو المثل ، والعدل بالكسر - : الحمل ، والأول أصح ، وصوم العدل : أن يصوم بدل كل & مد يوما ، وقيل : يومان ، ثم هذا على التخيير أم على الترتيب ؟ .

قال الشعبي ، والنخعي - وهو رواية عن مجاهد - : إنه على الترتيب ، وقال غيرهم - وبه قال ابن عباس - : إنه على التخيير ؛ لأنه قال : ( ^ أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ) وكلمة ' أو ' للتخيير ( ^ ليدوق وبال أمره ) أي : شدة أمره ( ^ عفا □ عما سلف ) يعني : في الجاهلية ( ^ ومن عاد فينتقم □ منه □ عزيز ذو انتقام ) . .  
واختلف العلماء في العامد إلى قتل الصيد ثانيا ، هل تجب عليه الكفارة ثانيا ، أم